الأمم المتحدة S/PV.9432

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9432**

الثلاثاء، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد كومبا بامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثامن والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2023/698)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2682 (2023) (S/2023/700)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثامن والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2023/698)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2682 (2023) (S/2023/700)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيدة ضفاف الجراحي، مديرة المكتب القُطري للمعهد العراقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/698 التي تتضمن التقرير الثامن والثلاثين للأمين العام عن تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013)، والوثيقة S/2023/700 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2631 (2022).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس – بلاسخارت.

السيدة هينيس – بلاسخارت (*تكلمت بالإنكليزية*): قد مر اليوم ما يقرب من عام على تشكيل الحكومة العراقية الحالية برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. وقد برزت العديد من الخطوات الهامة والمبادرات الواعدة منذ إنشائها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تجري الآن إصلاحات طال انتظارها في القطاعين المصرفي والمالي. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق منصة إلكترونية لمبيعات العملات الأجنبية، مما يدل على التزام الحكومة بالشفافية والكفاءة على حد سواء. وأنشئ صندوق جديد لتنمية العراق. وينطوي هذا، إلى جانب التغيير الذي أحدثته الميزانية الاتحادية التي اعتمدت مؤخراً، على إمكانية تحفيز استثمارات القطاع الخاص. إن إقرار قانون جديد للضمان الاجتماعي يعني أنه يمكن، لأول مرة، لجميع العمال العراقيين الاستفادة من الاستحقاقات العامة مثل التأمين الصحي وإعانات الأمومة والبطالة. وكما يعلم معظم الأعضاء، فقد أُطلقت قبل بضعة أشهر مبادرة رائدة للبنية التحتية الإقليمية، تعرف باسم مشروع طريق التنمية. وفي الوقت نفسه، يتخذ العراق المزيد من الخطوات نحو الاستفادة من موارده الطبيعية بشكل أكثر فعالية ومسؤولية، وبالتالي يهدف إلى الحد من هدر الطاقة ودعم استقلاله في مجال الطاقة. ووضعت الحكومة أيضاً، وهذا على قدر من الأهمية لمعالجة المسألة المثيرة للقلق المتمثلة في الانتشار السريع للمخدرات، استراتيجية وطنية لمنع المخدرات والمؤثرات العقلية، ضمن تدابير أخرى.

وقد ذكرتُ مسبقاً بإيجاز الميزانية الاتحادية المعتمدة مؤخراً. وهي ترسم مساراً طموحاً للبلاد حتى نهاية عام 2025 وتتضمن مخصصات تنطوي على إمكانية تلبية الاحتياجات الحرجة، مثل تطوير البنية التحتية وإعادة إعمارها. ومن الجدير بالذكر أن هذه الميزانية تمثل أعلى مخصصات متناسبة لتقديم الخدمات الاجتماعية حتى الآن، ومن المؤمّل أن توسّع نطاق الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وعدد من الخدمات العامة الأساسية الأخرى.

وكي أتحدث بإيجاز، فإن العراق في وضع جيد لاغتنام الفرص العديدة المتاحة أمامه مع ما تحقق العام الماضي من مكاسب في الاستقرار السياسي وبوجود ميزانية اتحادية طموحة في المتناول. ومع ذلك، وكما نعلم جميعاً، فإن بيئة البلد المعقدة والسريعة التطور في بعض الأحيان تعني أيضاً أن هذا ليس بالأمر السهل، ناهيكم عن كونه أمراً مفروغاً منه.

فالفساد لا يزال متفشياً ومكافحته، كما قال رئيس الوزراء مؤخراً، أمر ما فتئت الحكومة تعمل عليه وما زالت تعمل عليه وستواصل

العمل عليه. وأضاف بحق أن الحكومة لن تتمكن، من دون مكافحة الفساد، من تنفيذ رؤيتها الاقتصادية وبرامجها الإنمائية. لقد أبدت الحكومة بحق التزامها بأمور جديرة بالإعجاب، من الجهود الرامية مثلاً إلى زيادة الشفافية بشأن تحصيل الإيرادات الجمركية إلى السعي لتسليم المتورطين في سرقة الموارد الاتحادية. وشهدت حملة جديدة بعنوان "من أين لك هذا؟" قيام هيئة النزاهة الاتحادية بتدقيق السجلات المالية للمرشحين للانتخابات. في الوقت ذاته، من الواضح أن الشبكة المعقدة للكسب غير المشروع والحقوق المكتسبة، والتي تشكلت في العراق على مدى عقود، لن يتم تفكيكها بين عشية وضحاها، خاصة عندما يكون بمقدور أولئك الذين سيخسرون أن يُسخِّروا موارد مالية وسياسية وأمنية لا تعد ولا تحصى، مما يخلق أوساط التواطؤ التي أشرت إليها في إحاطاتي السابقة.

وكما ذُكر مراراً وتكراراً، فإن البنية الاقتصادية للعراق في وضعٍ محفوفٍ بالمخاطر، وتعتمد بشكلٍ كبير على النفط وعلى قطاع عام متضخم للغاية لدرجة أنه ببساطة غير مستدام. ورغم أن الخطوات التي اتخذت حتى الآن تشير بكل تأكيد إلى زخم إيجابي، فإن المزيد من الإصلاحات البنيوية ستكون حاسمة الأهمية. وإلا فإن وجود قطاع خاص مزدهر يوظف أعداداً كبيرة من اليد العاملة سيظل بعيد المنال.

ويجب علينا أن نفهم كلّ هذا جنباً إلى جنب مع النمو السكاني السريع في العراق، حيث تشير التوقعات إلى أنّ عدد السكان يمكن أن يتضاعف خلال العقود الثلاثة أو الأربعة المقبلة. ولماذا أقول هذا؟ لأنه مع زيادة عدد العراقيين الذين يبلغون سنّ الرشد دون أن تتوفر مقابل ذلك فرص عمل أو تطور في نوعية الحياة، فليس من الصعب أن نرى إلى أين يمكن أن يقودنا ذلك: يمكن لجذوة السخط أن تشتعل بكل سهولة مرة تلو الأخرى.

وبطبيعة الحال، يشكل تغير المناخ وشح المياه عوامل أخرى واضحة تضاعف من الخطر. في الصيف الماضي، تجاوزت درجات الحرارة في العراق، مرة أخرى، 50 درجة مئوية. وفي حزيران/يونيه الماضي، سجلت المنظمة الدولية للهجرة نزوح ما يقرب من 000 14 أسرة بسبب ظروف الجفاف في 10 محافظات عراقية. وغني عن القول أنّه إذا تُركت هذه المشكلة بدون معالجة، فستكون مجرّد البداية لحالة مرعبة. وبالتالي، جعلت الحكومة، لأسباب وجيهة، مسألة الأمن المائي إحدى أولوياتها العليا.

وثمة مسألة أخرى لا ينبغي الاستهانة بها ألا وهي مشاعر الإقصاء والتهميش والوصم. لماذا يعتبر هذا الأمر مهماً بالنسبة للاستقرار في العراق؟ إنه أمر مهم لأنّ هذه المشاعر إذا تُركت تتأجج، من بين الآثار غير المباشرة الأخرى، سيصبح الناس مرة أخرى عرضة للدعاية المتطرفة. وبالطبع، فإنني على دراية بالجهود الحالية التي تبذلها الحكومة لإنهاء النزوح، ولكن إحراز المزيد من التقدم بشأن تمكين الناس من العودة إلى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك جرف الصخر وسنجار، لا يزال أمرا بالغ الأهمية. وبنفس القدر من الأهمية، يتعين إيجاد الزخم المطلوب بشدة لسن تشريعات بشأن حالات الاختفاء القسري، فضلاً عن تعديل قانون العفو العام.

وثمة موضوع آخر لا يمكن إغفاله، وهو نفوذ الجهات المسلحة غير الحكومية في مناطق معينة، الأمر الذي لا يقوض الثقة في الدولة فحسب، بل يخلق كذلك بيئة من الخوف والغضب.

وتواصل الحكومة العمل على نحو فعال مع البلدان في جميع أنحاء المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة والمياه والتعاون الاقتصادي والأمن. وهذا أمر مهم، حيث تشكّل الشراكات والتكامل الإقليميين محفزان واضحان للاستقرار في العراق وخارجه. الآن، وفي هذا السياق، أودّ أن أسلط الضوء على تنفيذ الاتفاق الأمني العراقي – الإيراني. لقد بذل العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، جهوداً كبيرة لتأمين حدوده، ويجري حالياً مواصلة العمل للحفاظ على هذه الإنجازات. إنّ جميع الأطراف تعتبر تحقيق الأمن على المدى الطويل أمراً ضرورياً، ولا يسعنا إلاّ أن نؤكد على التزام العراق الحقيقي بالاتفاق.

وكما قلت في مناسبات عديدة، فإنّ السبيل الواجب اتباعه لمعالجة المخاوف الأمنية هو من خلال الحوار، واللجان المشتركة، والتنفيذ الفعلي للاتفاقات وكلّ ذلك بطبيعة الحال وفقاً للقانون الدولي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسلك العراق وتركيا أيضاً مساراً مستداماً للمضي قُدُماً. إن المخاوف الأمنية لتركيا مفهومة تماما. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر إدانة الأمين العام للاعتداء الإرهابي الذي وقع مؤخرا في أنقرة. وبقولي هذا، فإن الهجمات المستمرة عبر الحدود تمثل وسيلة محفوفة بالمخاطر لتعزيز المصالح ولها آثار سلبية عديدة. ولذلك، فإننا نرحّب بالجهود المستمرة بشأن تفعيل اللجان الثنائية بين العراق وتركيا والتي تهدف إلى معالجة الشواغل الأمنية بشأن الحدود.

وبطبيعة الحال، لا يمكنني أن أتكلم بشأن الاستقرار في المنطقة من دون أن أذكر التطورات غير المسبوقة والمروعة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة التي تسببت بالفعل في خسائر بشرية فادحة ويمكن أن تؤثر على المنطقة بأسرها.

وبالتركيز على منطقة الشرق الأوسط، أود أيضاً أن أشير إلى القرار الصادر مؤخرا عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق بشأن اتفاق عام 2012 بين العراق والكويت لتنظيم الملاحة البحرية في ممر خور عبد الله المائي. وإذ تراعي الحكومة العراقية مبدأ الفصل بين السلطات، فإنها أوضحت بما لا يقبل الشك التزامها بمبادئ القانون الدولي واحترامها للاتفاقات الثنائية وقرارات الأمم المتحدة. كما أعرب كل من الكويت ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مخاوف مشروعة. ونظرا للأولوية التي تعطيها الحكومة العراقية للحوار كوسيلة لإيجاد الحلول فضلا عن التزامها بالحفاظ على علاقات إيجابية مع جيرانها، آمل وأتوقع أن يسود التعاون وحسن الجوار. ومع الأخذ في الاعتبار مخاطر سوء التقدير والتصعيد، من الضروري حل هذه المسألة على وجه السرعة مع أهمية مواصلة المحادثات لترسيم بقية الحدود البحرية.

فيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، ولمناقشة التحديات المالية في إقليم كردستان، زار وفد رفيع المستوى من حكومة إقليم كردستان برئاسة رئيس وزراء حكومة الإقليم السيد مسرور بارزاني، بغداد في 14 أيلول/سبتمبر. وبعد فترة وجيزة، وافق مجلس الوزراء العراقي على تقديم مساعدة مالية في شكل قروض للأشهر الثلاثة المقبلة. وسيمكّن هذا الإجراء حكومة إقليم كردستان من دفع مرتبات موظفيها في الوقت الراهن، وهو تطور إيجابي، وبصراحة، طال انتظاره. ومع ذلك، فإن الاتفاق مؤقت بطابعه، وبالتالي فهو ليس كافياً. وعليه، لا يزال أمامنا المزيد من العمل الملح الذي ينبغي القيام به لتجنب فترة جديدة من عدم اليقين بالنسبة لموظفي الحكومة في الإقليم. لقد قلت هذا في السنوات الماضية وسأكرره الآن: ينبغي أن تكون رواتب الموظفين بمنأى عن الخلافات السياسية. إذ إن موظفي إقليم كردستان، كسائر الموظفين الحكوميين في العراق، لديهم أُسر يعيلونها والتزامات يتعين عليهم الوفاء بها.

وفي آب/أغسطس 2020، أشرت في إحاطتي أمام المجلس (انظر S/2020/845، المرفق الأول) إلى إن عدم وجود تفاصيل محددة في دستور عام 2005 لا يزال يشكل النقاش بين بغداد وأربيل. ومع استمرار هذه الحالة حتى الآن، نتساءل، ماذا يعني ذلك؟ إن ذلك يعني مرور 18 عاماً بدون الاتفاق على التعزيز التدريجي للمنظومة الاتحادية؛ 18 عاما بدون التوصل إلى إطار مستدام لتوزيع الموارد الطبيعية أو بشأن المناطق المتنازع عليها؛ 18 عاما بدون إصدار قوانين تحدد الحقوق والواجبات. وبدلاً من ذلك، لا نزال نشهد بشكل مستمر إدارة الأزمات كل أزمة على حدة. وما أقوله أساسا هو أنه بعد 18 عاما من إقرار الدستور، لا بد من الانتقال إلى حلول شاملة وراسخة.

وفيما يتعلق باتفاق سنجار، يؤسفني إبلاغ المجلس بأنه لم يتم تحقيق أي تقدم بهذا الخصوص. وللأسف، بدلاً من ذلك، لا نزال نشهد تنافساً لمختلف القوى، تكون فيه اليد العليا لجهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة.

إن الأحداث التي وقعت مؤخراً في محافظة كركوك، والتي أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، تبعث على القلق أيضاً. وفي حين تشهد الحالة هدوءا في الوقت الراهن، من غير الممكن تجاهل خطورة هذا الوضع. وكما يعلم أعضاء المجلس، يسرت البعثة في السنوات الماضية عقد جلسات حوار بين ممثلي مكونات المجتمع في محافظة كركوك. ولا نزال مقتنعين بإمكانية التوصل إلى اتفاق. ولكن من أجل

تحقيق ذلك، من الضروري إعطاء الأولوية لاحتياجات الناس على المكاسب السياسية. وبطبيعة الحال، فأن انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في 18 كانون الأول/ديسمبر تكتسب أهمية بالغة كذلك. وخصوصاً أن كركوك لم تشهد انتخابات محلية منذ عام 2005.

وهناك شيء آخر. سَبَق وأن سمعني أعضاء المجلس أقول إن الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان قد تأخرت كثيراً عن موعدها المقرر. فقد كان من المقرر إجراؤها في البداية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2022، ولكن تم تأجيلها إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وتم تأجيلها مؤخرا إلى 25 شباط/فبراير 2024. ولقول ما هو بديهي، نتوقع أن تضمن جميع الأطراف عدم وقوع موعد الانتخابات الجديد مرة أخرى ضحية للصراع السياسي الداخلي. ومع تولي الإدارة الحالية مهام تصريف الأعمال، فإن العملية الديمقراطية في الإقليم يجب أن تسود. فهناك الكثير على المحك.

وعلى صعيد آخر، التزم العراق، شأنه شأن أي دولة عضو أخرى، من خلال دستوره والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بحماية الحقوق الأساسية لكافة مواطنيه، بدون تمييز. وهذا الأمر جدير بأن نكرره في ضوء المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن استخدام مصطلحات مقبولة عالمياً.

وبالانتقال إلى مسألة العائدين من مخيم الهول، ففي الشهر الماضي، عادت 173 أسرة أخرى إلى العراق. وبعبارة أخرى، يستمر العراق في تقديم مثال يحتذى للدول الأخرى التي لديها رعايا في مخيم الهول.

ليس هناك من ينكر أن التحديات على أرض الواقع كثيرة. ويجب معالجة مسألة إمكانية الحصول على الوثائق المدنية الأساسية ووثائق الهوية، ولا سيما إصدارها في الوقت المناسب، على سبيل الأولوية. وبما أن العراق يواجه الاحتياجات الهائلة للعائدين والمجتمعات المضيفة، فإننا لا نغالي إذ نؤكد على أهمية استمرار الدعم الدولي.

سأتطرق إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. لقد أفضى اعتماد الحكومة الكويتية لتقنية الحمض النووي المبتكرة إلى التعرف على هوية شخص واحد آخر من المفقودين. وأتقدم بأحر التعازي إلى الأسرة المعنية. وأرحب كذلك بتسليم العراق، الذي طال توقعه، لـ 22 سمة جينية تم اكتشافها في آذار/مارس 2022 في النجف إلى الكويت. وهناك حاجة ماسة إلى التبادل المنتظم للبيانات الجينية لتسليط الضوء على مصير الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. وبالطبع، نستمر في التواصل مع الحكومة العراقية بشأن استعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة الآن.

ولا يسعني إلا أن أؤكد أهمية انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في العراق، وذلك لأسباب عديدة، من بينها تكثيف تقديم الخدمات. وبالتالي تشكّل تلك الانتخابات ضرورة حاسمة لكافة العراقيين. وبصفتي امتهنت السياسة سابقا، فأنا أعلم إلى أي مدى يمكن للمرء أن ينخرط في حملة انتخابية، ولكن الأمور قد تصبح قبيحة بل وحتى محفوفة بالمخاطر إذا تحولت تلك الحملات إلى منصات لإشعال الغضب أو إثارة الخوف من الآخرين. ولذلك أدعو كافة الجهات الفاعلة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، إلى الاضطلاع بدورها في الحفاظ على الاستقرار في الفترة التي تسبق انتخابات كانون الأول/ديسمبر. وينبغي أن يشمل ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

وبعد مرور عام كامل على تولي الحكومة مهامها، يظل المضي قدما بالخطط الحصيفة العديدة التي تعهد العراق بتنفيذها مسؤولية جماعية.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أذكر الحريق المدمر الذي اندلع في قضاء الحمدانية الشهر الماضي، وأودى بحياة أكثر من 100 شخص. وهنا نُعربُ مرة أخرى عن تعازينا الصادقة إلى جميع المتضررين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هينيس – بلاسخارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة الجراحي.

السيدة الجراحي: يشرفني اليوم أن أمثل منظمات المجتمع المدني في العراق، وبالأخص تلك التي دعمت ملف المشاركة السياسية للمرأة، حيث كنا من أوائل المنظمات التي عملت على هذا الملف منذ عام 2004 إلى الآن. وبما أن الإحاطة اليوم تركز على المشاركة السياسية، سأركز في كلمتي هذه على ما قامت به منظمات المجتمع المدني من جهود لدعم مشاركة المرأة السياسية.

لقد عمل المعهد العراقي والمنظمات التي تعمل تحت مظلته دون كلل في دعم النساء، خصوصا في المناطق المتضررة من التنظيمات الإرهابية، كما كان لنا ذات النشاط في مناطق جنوب العراق والفرات الأوسط. حيث شهدت هذه المناطق تحديات وتهديدات أمنية كبيرة واجهتها النساء ولا تزال تواجهها إلى يومنا هذا.

وبالرغم من أن العراق يعتبر سباقا في وضع سياسات وخطط تدعم مشاركة المرأة مجتمعيا مقارنة بدول المنطقة، إلا أنه لا يزال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، أي بين الرجل والمرأة، يشكّل عائقا أمام مشاركة المرأة رسميا في عملية اتخاذ القرار ومشاركتها في استثمار الموارد المادية والسياسية. حيث لا تزال المرأة لم تحقق المساواة مع الرجل في المكانة السياسية أو في قوة التأثير السياسي.

ورغم ذلك لا يمكننا المقارنة بين ما يمر به وضع النساء في العراق الآن وكان عليه سابقا، فقد شهد العقدان الأخيران تقدما ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة في العراق وتزايدت أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسوية وانعكس ذلك على قوة تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية. واستطاع عدد من النساء تسلم مناصب سياسية مهمة ومع تزايد نسبة مشاركة النساء السياسية من حيث زيادة نسبة النساء في مجلس النواب أو نسبة عضويتهن في الأحزاب السياسية وكذلك في مواقع صنع القرار، بالإضافة إلى زيادة نسبة مشاركتهن في الحركات الاحتجاجية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة. إننا اليوم نتطلع إلى زيادة نسبة تمثيلهن في المراتب العليا والقيادية التي تؤثر في عملية صنع القرار.

لقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني في العراق بعمل متميز في دعم مشاركة النساء. فقد قدمن بالعديد من الدراسات التي بينت حجم التحديات التي تواجه النساء وخطر التهديدات عليهن وسبل مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، كما قمن بتدريب مئات الشابات القياديات لحثهن على المشاركة في العملية السياسية. وأكاد أجزم أن دور منظمات المجتمع المدني كان دورا خلاقا بامتياز في حث الحكومة على تبني سياسات وخطط شاملة في مجال حقوق المرأة.

وفي سياق الجهود المستمرة لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، نجدد النداء إلى المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم إلى العراق. ويتعين علينا جميعا أن نتحد لتوفير الدعم المستمر لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وجميعنا يعلم أن الدعم الدولي يؤدي دورا حيويا في توفير الموارد والخبرات التي تعزز التقدم. ولهذا نحث الجهات الدولية على تقديم الدعم الكامل للمشاريع والبرامج التي تعزز حقوق المرأة وتدعم مشاركتها في الساحة السياسية.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة العراقية إلى ضرورة استكمال الخطط والسياسات التي تعمل عليها، ومنها الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية للفترة 2023–2030، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ودعم الجهات العاملة في ملف المرأة، بغض النظر عن تسمياتها في تشكيلاتها الحكومية، وتعزيز دورها وإشراكها بصفتها جهة محورية في صياغة السياسات العامة وتنفيذ البرامج ذات الصلة. ولذا يتعين على الحكومة أن تضمن توفير الموارد المالية والبشرية الكافية وتقديم الدعم لتمكين هذه الجهات من أداء دورها بفعالية وكفاءة.

وفي الختام، يجب أن تشكّل مسألة تحقيق المساواة ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمرا مشتركا وتعاونيا بين المجتمع الدولي والحكومة العراقية، لا سيما أن العراق مقبل على عملية انتخابية في الفترة القادمة. ونتطلع إلى أن تقوم الحكومة العراقية بتوفير الحماية اللازمة والكاملة للنساء المشاركات في هذه الانتخابات، إن تحقيق ذلك يخدم استقرار العراق وتقدمه نحو مستقبل أكثر إشراقا وعدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الجراحي على إحاطتها المهمة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس – بلاسخارت والسيدة الجراحي على إحاطتيهما.

نعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة لقيادتها الراسخة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في بغداد فضلا عن دعمها لبعثات الأمم المتحدة الأخرى في العراق. وتشهد إحاطتها وتقرير الأمين العام الأخير عن هذا الموضوع (S/2023/700) على التقدم الذي أحرزه العراق في مجالي إعادة الإعمار والمصالحة.

وكما قال الرئيس بايدن، يكتسي إقامة عراق قوي قادر على الدفاع عن النفس أهمية أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونشجع حكومة العراق على مواصلة التزامها بإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة بغية تلبية مطالب الشعب العراقي وتطلعاته. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور هام في ذلك الصدد. ونرحب باستكمالها لمشروع إعادة تأهيل واجهة نهر دجلة في بغداد وشراكتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتحديث محطات معالجة مياه الصرف الصحي في العراق. والبعثة في وضع جيد يمكّنها من تقديم المساعدة في مجالات الإصلاح الأخرى بما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الانتهاكات وتيسير التعاون فيما يتعلق بالآثار الضارة لتغير المناخ.

وترحب الولايات المتحدة بالاستعدادات التي تتخذها حكومة العراق لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأول/ديسمبر، وكذلك باستعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لدعم إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في شهر شباط/فبراير المقبل. وسعيا لتعزيز ذلك التقدم، نشجع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على حل جميع المسائل غير المحسومة من خلال إيجاد حلول دائمة تحظى بقبول الطرفين.

لقد أحرز العراق وبعثة الأمم المتحدة تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال إجراء المشاورات في جميع أنحاء العراق في الصيف الماضي. ونثني أيضا على الشراكة بين العراق وبعثة الأمم المتحدة في مجال تقديم الدعم لأفراد الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك تنفيذ اتفاق سنجار. ولا بد من التنويه بالتقدم الذي أحرزه العراق نحو التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات وتمويله، ويوفر القانون خدمات الدعم وإعادة التأهيل التي تمس الحاجة إليها لدى الناجيات من الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش.

وقد اكتسبت تلك التطورات الجديرة بالترحيب أهمية خاصة في أعقاب حوادث حرق القرآن في وقت سابق من هذا العام. وقد أحطنا علما بإدانة الأمين العام لتلك الأعمال التي تنم عن كراهية الإسلام واستشهاده بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/53 بشأن التصدي للكراهية الدينية التي تشكّل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. وفي الوقت نفسه، رحبنا، في أعقاب الهجوم على السفارة السويدية في بغداد، بإعادة تأكيد الحكومة العراقية على التزامها بحماية البعثات الدبلوماسية في البلد.

ويكمن أحد العناصر الأساسية في حملتنا المشتركة لكفالة هزيمة داعش في جهودنا الجماعية للمساعدة في تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع من تنظيم داعش إلى العدالة، أينما يقبعون. كما إن إعادة الأفراد من شمال شرق سورية إلى وطنهم أيضا خط جهد حاسم، ونشيد بالحكومة العراقية على قيادتها المستمرة لهذه المسألة.

ونؤيد تأييدا تاما رغبة العراق في زيادة اندماجه في المنطقة وتعزيز العلاقات الطيبة مع جيرانه. ونرحب بالبيانات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء السوداني وغيره من كبار المسؤولين العراقيين والتي أكدت احترام العراق الكامل لسيادة الكويت والتزامه المستمر بالاتفاقات الثنائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 833 (1993)، الذي أنهى عمل لجنة ترسيم الحدود العراقية –

الكويتية. ونعرب عن تقديرنا لجهود الحكومتين لإجراء حوار بشأن حل جميع المسائل المعلقة.

ونتطلع إلى رؤية فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يبدأ عمله. فسيضمن تقييم الفريق أن تتمكن البعثة من مواصلة تزويد العراق بدعم ذي مغزى في الوقت الذي يبني فيه البلد زخما في انتقاله من النزاع إلى السلام والازدهار. ونود أن نرى الاستعراض يركز بشكل تطلعي على الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تدعم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق بأكبر قدر من الفعالية.

وفي الختام، تؤيد الولايات المتحدة ولاية البعثة تأييدا قويا وتتطلع إلى رؤية مدى التقدم الذي يمكن أن تحققه البعثة والحكومة العراقية في العام المقبل.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والسيدة الجراحي على إحاطتيهما. كما أرحب بممثل العراق في جلسة اليوم. وأود أولا أن أؤكد تضامن فرنسا مع العراق في أعقاب الحريق المأساوي الذي وقع في قرقوش في 26 أيلول/سبتمبر. إن قلوبنا مع أسر الضحايا.

وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تواصل تقديم المساعدة الجديرة بالترحيب إلى العراق مع الاحترام الكامل لسيادته. كما أشكر الممثلة الخاصة على الالتزام الرائع الذي أبدته. إن فرنسا على استعداد للإسهام في الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، الذي سيمكن من مراعاة طلبات العراق المتعلقة بمستقبل البعثة.

وتؤكد فرنسا مجددا التزامها بسيادة العراق واستقرار المنطقة بأسرها. وندين بشدة جميع انتهاكات السيادة العراقية، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق. وندعو الأطراف الفاعلة المعنية إلى وقف جميع أشكال التدخل في شؤون العراق الداخلية. وستواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائها في التحالف الدولي ضد داعش، الوقوف إلى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب، مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية وطالما كان ذلك ضروريا. ونشيد، في ذلك الصدد، بالعمل الذي قام به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق والشام منذ إنشائه، والذي يسهم بفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وتكرر فرنسا أيضا التزامها بسيادة الكويت وسلامته الإقليمية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها رئيس وزراء العراق لتوفير الضمانات اللازمة لجار وشريك بلده الكويتي. وفرنسا على استعداد لتقديم المساعدة من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع الحدودي بين العراق والكويت، وتشدد على أهمية تعاونهما الوثيق بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. وجهود الحوار الإقليمي ضرورية أكثر من أي وقت مضى. ويهدف مؤتمر بغداد إلى تهيئة الظروف للحوار الدبلوماسي والإقليمي والاقتصادي في مواجهة التحديات المشتركة، مع اعتبار التكامل الاقتصادي للمنطقة والاستجابة للتحديات المناخية والبيئية من الأولويات.

وفي نقطتي الأخيرة، ترحب فرنسا بجهود الحكومة العراقية لتنفيذ الإصلاحات التي يتوقعها السكان ونحثها على مواصلتها. وقد رحبنا ترحيبا خاصا باعتماد البلد ميزانية في حزيران/يونيه، ونحثه على مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصاد العراقي ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. كما نرحب بالمبادرات التي اتخذها العراق لمكافحة آثار تغير المناخ، وينبغي لنا أن نواصل مساعدته في ذلك الصدد استنادا إلى اتفاق باريس. وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، تواصل فرنسا تشجيع السلطات الاتحادية والإقليمية على إجراء حوار بناء، لا سيما فيما يتعلق بتقاسم الإيرادات من الموارد النفطية والمسائل الأمنية، ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يمكن أن تيسر ذلك التعاون.

وأخيرا، تشدد فرنسا على أهمية إجراء انتخابات شفافة وشاملة تشارك فيها النساء والشباب والمجتمع المدني بطبيعة الحال. ونرحب

بدور البعثة في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التحضير للانتخابات.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة جينين هينيس – بلاسخارت والسيدة ضفاف الجراحي على إحاطتيهما. وأرحب أنا أيضا بممثل العراق وأعرب عن أعمق تعازينا لشعب العراق في أعقاب الحريق المأساوي الذي وقع في 26 أيلول/سبتمبر.

وتشعر مالطة بالأمل إزاء التزام حكومة العراق ببناء بلد ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء. ونظل ندعم برامج الإصلاح التي تسعى إلى التصدي للفساد وتحسين الخدمات العامة وتطوير القطاع الخاص. ونأمل أن يُمَكِّن إقرار قانون الميزانية الاتحادية الحكومة من تحويل تلك الالتزامات الطويلة الأجل إلى تحسينات ملموسة لجميع العراقيين. ونرحب باعتزام الحكومة الاتحادية إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون من الضروري ضمان تزويد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالموارد اللازمة لإجرائها بطريقة فعالة ومنظمة وحسنة التوقيت.

وتشكل العمليات السياسية والانتخابية الشاملة عناصر حيوية لتهيئة بيئة ديمقراطية سلمية ومستقرة. ولذلك، رحبنا بقرار الحكومة في أيار/مايو إنشاء لجنة لدعم مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات وإدراجها تدابير لتعزيز المشاركة السياسية الآمنة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، إلى جانب إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للأيزيديين في 3 آب/أغسطس، نريد أن نسلط الضوء على أهمية قانون الناجيات الأيزيديات لعام 2021. وندعو إلى الإسراع بتنفيذه وإزالة العقبات غير الضرورية التي تحول دون ذلك. ونؤكد من جديد دعمنا لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ضمان المساءلة عن الفظائع التي ارتكبها داعش في العراق، والتي تشمل جرائم العنف الجنسي والجنساني. ونشعر أيضا بأننا مضطرون للإعراب عن قلقنا إزاء الفشل المستمر في سن قانون ضد العنف المنزلي.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالخطوات البناءة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة العديد من المسائل العالقة، بما في ذلك التزام كردستان بإجراء الانتخابات البرلمانية الإقليمية في شباط/فبراير 2024. ونشيد بالدور الإيجابي الذي يؤديه العراق في المنطقة، ونلاحظ على وجه الخصوص جهوده الدبلوماسية لتعزيز الاستقرار، بما في ذلك من خلال مشاركته وتيسيره للحوار مع الشركاء الإقليميين. وندعو جميع الدول، ولا سيما جيران العراق، إلى الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية أحادية الجانب. فاحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعمليته السياسية الديمقراطية أمر أساسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وتشدد مالطة أيضا على أهمية احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لجميع الأشخاص بكل تنوعهم. ومن ذلك المنطلق، رحبنا بالمناقشات البناءة بين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وحكومة العراق خلال زيارة المفوض السامي الشهر الماضي. غير أنه يساورنا قلق بالغ إزاء الخسائر المدنية ال 59 التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والانتهاكات الجسيمة الـ 23 التي ارتكبت ضد الأطفال وارتفاع معدل الإصابات الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد رحبنا، في ذلك الصدد، بالقرار الذي اتخذته حكومة العراق في حزيران/يونيه بتخصيص تمويل من الميزانية لعمليات إزالة الألغام، وهو أمر حاسم لضمان استدامة جهود المسح والإزالة.

وترحب مالطة بالتزام حكومة العراق العلني بالتصدي لتحديات تغير المناخ وندرة المياه كأولوية. ونردد دعوة الأمين العام إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي الجماعي لتلك التحديات. وإذا ما تركت تحديات الأمن المناخي هذه من دون معالجة، فقد تؤدي إلى تفاقم حالات انعدام الأمن الحالية. ولذلك، فإن تقديم المساعدة العاجلة من المجتمع الدولي أمر حتمي.

وفي الختام، إذ نرحب بتحسن الحالة الإنسانية العامة، نلاحظ أنه حتى آب/أغسطس، كان ما يقرب من 1.5 مليون شخص لا يزالون مشردين داخليا. ومما يؤسف له أن نقص التمويل لا يزال يشكل تحديا.

ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يظل ملتزما بدعم الأولويات الإنسانية والإنمائية للعراق وشعبه.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، والسيدة ضفاف الجراحي، المديرة القطرية لمؤسسة العراق، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور ممثل العراق.

مرة أخرى، ننوه بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولا سيما الدعم الذي تقدمه للحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى توطيد التحالفات السياسية مع البلدان المجاورة وإجراء الإصلاحات بغية تعزيز الثقة، وتنشيط الاقتصاد وإعادة توفير الخدمات الأساسية في البلد. إن نتائج عملية التفاوض الداخلي لإجراء انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات حكومة إقليم كردستان مشجعة. ونهنئ اللجنة العليا لدعم مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات على خطة عملها، والتي تتضمن تدابير لمنع خطاب الكراهية ضد المرشحات وتدعو إلى وضع مدونة سلوك للجهات الفاعلة السياسية.

ولا يزال تقرير الأمين العام (S/2023/76) بشأن التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على السلام والأمن في المنطقة يثير القلق. وتأمل إكوادور أن تسهم الاستراتيجيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والإرهاب والتطرف العنيف ومنع عواقبها والتخفيف من حدتها، وقبل كل شيء حماية أرواح وأمن السكان المدنيين.

ونشجب الحالة الإنسانية للمشردين داخليا والمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية أو الدينية، الذين هم في غاية الضعف. وسيكون دعم المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل مستدام حاسما لتعزيز عودتهم وإعادة إدماجهم ومنع تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية.

ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزته الأفرقة التقنية المحلية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في البحث عن رفات الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادتها إلى أوطانهم، وفي عملية التعرف على الجثث في المقابر الجماعية.

وتدعو نتائج الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إلى العراق في آب/أغسطس الماضي إلى القيام بعمل لضمان توسيع نطاق الحيز المدني وتقييم الآثار التي قد تترتب على الجفاف وغيره من الظواهر على الحالة الإنسانية الهشة بالفعل. ومن الضروري العودة إلى طريق المصالحة الوطنية والدفع قدما بالعمليات التي ستسمح للعراقيين بالتمتع بالأمن والرفاه. وترفض إكوادور الإجراءات التي تؤدي إلى تفاقم التمييز والتطرف، مثل عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. كما تعارض إضفاء الطابع المؤسسي على عقوبة الإعدام والقيود المفروضة على حرية التعبير.

وختاما، أشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الحكومة العراقية في ضمان الشفافية في العمليات الانتخابية، وزيادة الوعي بتأثير خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، وصياغة خطة لإزالة الألغام وبناء القدرات لمكافحة الإفلات من العقاب وإرساء ثقافة المساءلة وعدم التكرار واحترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع الفئات الاجتماعية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): في البداية أشكر الممثلة الخاصة السيدة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها القيمة. ونقدر كذلك الإحاطة التي قدمتها السيدة ضفاف الجراحي. وأرحب بمشاركة ممثل العراق في هذا الاجتماع.

كما أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهاني إلى العراق حكومة وشعبا بمناسبة مرور ذكرى اليوم الوطني قبل عدة أيام، أعاده الله على هذه البلد بالخير والتقدم.

كما استمعنا، شهد العراق منذ تشكيل الحكومة العام الماضي، تقدماً ملحوظاً في الإصلاحات المتعلقة بالخدمات العامة، والقطاع الاقتصادي والقطاع الخاص، إلى جانب اعتماد قانون الموازنة الاتحادي لثلاثة أعوام. ومع ذلك، فإن الفترة المقبلة تتطلب اتخاذ إجراءات حازمة لاستكمال هذه الإصلاحات وتعزيز الأمن والاستقرار على المدى البعيد، خاصة في ظل التحديات التي تواجه العراق.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا نتطلع إلى انتخابات مجالس المحافظات العراقية في نهاية العام الجاري، والانتخابات البرلمانية المؤجلة في إقليم كردستان العراق في شباط/فبراير المقبل، حيث نحث على إجرائها وفقاً للمواعيد المحددة. ونثمن الدعم المقدّم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنظيم هذه الانتخابات، وفقا لولايتها. كما نحث على تضافر الجهود لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة العراقية في الانتخابات المقبلة، وضمان تمثيلها بشكل كافٍ ومتساوٍ في الحكومة، وعمليات صنع القرار. وفي سياق متصل، نواصل التأكيد على ضرورة تمكين شباب العراق، وإتاحة المزيد من الفرص لهم للقيام بأدوار فاعلة في التنمية، خاصة أن هذه الفئة تمثل أكثر من نصف سكان العراق. ونرى أن قرار إنشاء مجلس أعلى للشباب في العراق يمثل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، تماشيا مع التحركات المهمة التي تشهدها منطقتنا لإدماج الشباب في البرامج الحكومية.

أما على الصعيد الاقتصادي، نأمل أن يتم التوصل للتوافقات الداخلية المطلوبة، لاعتماد قانون النفط والغاز الاتحادي، دعما لاقتصاد هذا البلد. كما نحث على حل كافة المسائل الأخرى العالقة بين بغداد وأربيل. وفيما يتعلق بجهود معالجة تداعيات التغير المناخي في العراق، فلا بد من أن تظل هذه المسألة في صدارة الأولويات، مع التركيز على بناء قدرات العراق في هذا المجال.

ونتطلع إلى أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور أكبر في دعم الجهود الحكومية، نظرا لكون العراق واحدا من أكثر الدول المتأثرة بهذه الظاهرة. ومع استمرار أزمة المياه في العراق، فإن بلدي يحث كافة الأطراف الإقليمية المعنية على الانخراط في جهود بناءة للتوصل إلى اتفاقات تتيح الاستخدام الأمثل والعادل للموارد المائية المشتركة.

لا تزال الأوضاع الأمنية في العراق تواجه عددا من التحديات التي تتطلب معالجتها باتباع نهجٍ شامل. فرغم الانحسار التدريجي في وتيرة هجمات داعش، أبرزت الأشهر الأخيرة الحاجة الماسة لحصر السلاح بيد الحكومة وتعزيز إنفاذ القانون وتثبيت سيطرة الحكومة على كافة أراضيها، بما من شأنه أن يسهم في دعم الأمن في العراق والمنطقة.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية حل المسائل القائمة بين العراق ودول الجوار، حيث أن استمرار مثل هذه المسائل لأمد طويل، وغياب أي آفاق لحلها، هو عامل يقوض الثقة بين دول المنطقة، ويهدد بتفاقم التوترات. ونواصل الدعوة إلى بناء الجسور في المنطقة وخفض التصعيد، خاصة خلال هذه الفترة التي تشهد فيها المنطقة أزمات حادة. ونؤكد أن أي حوار إقليمي يجب أن يبنى على احترام مبادئ حسن الجوار، والامتناع عن أي خطوات قد تقوض هذه الجهود.

ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد الأعمال العدائية بين تركيا والعراق مؤخرا. ونعيد التأكيد على ضرورة الالتزام بمبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونؤكد مجددا على الموقف الصادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن دعوة العراق إلى اتخاذ خطوات جادة لمعالجة الآثار المترتبة على القرار الأخير لمحكمته الاتحادية العليا بشأن الاتفاقية المبرمة مع الكويت حول تنظيم الملاحة في خور عبد الله. ونشدد على أهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية بين هذين البلدين لما بعد النقطة 162، والالتزام بقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار 833 (1993)، وبالاتفاقيات الثنائية الموقعة على النحو الذي يدعم البلدين في المضي قدما نحو توطيد العلاقات الثنائية ودفعها نحو آفاق أرحب.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين من الكويت ودول ثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني، فإننا ندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الملف. ونشيد بجهود اللجنة الثلاثية بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعرفة مصير بقية المفقودين، والتي أسفرت مؤخرا عن تحديد مصير أحد المفقودين من الكويت. مع إعرابنا عن خالص التعازي لذويه.

وختاما، تجدد دولة الإمارات التأكيد على دعمها للشعب العراقي في مساعيه لطي صفحة الماضي والعيش في ازدهار ورخاء. ونتطلع إلى المخرجات التي ستصدر عن التقييم الاستراتيجي الذي يجرى حاليا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والتي نأمل أن تساهم في تشكيل ملامح الدعم الذي ستقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى العراق خلال السنوات القادمة، وفقا للاحتياجات الراهنة، وصولا إلى تسليم مهام البعثة بشكل كامل إلى الحكومة العراقية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر السيدة هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة الجراحي على إحاطتيهما. تشيد سويسرا بعمل الممثلة الخاصة وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونرحب أيضا بوجود ممثل العراق بيننا.

وشأني شأن الآخرين ممن سبقوني، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية للعراق ولأسر وأصدقاء ضحايا الحريق المأساوي الذي نشب مؤخرا في حفل زفاف.

يتمتع العراق بسكان شباب مفعمين بالنشاط ويشهد نموا سكانيا سريعا، مما يمثل مستقبلا واعدا للبلد. ونلاحظ التزام الحكومة بإتاحة الفرص لهم لتحقيق تطلعاتهم، وعلى نطاق أوسع، لبناء مستقبل يسوده السلام والأمن والرخاء. ولكن، كما سمعنا من فورنا، لا تزال هناك تحديات كبيرة.

وأود أن أركز على أربع نقاط.

أولا، ترحب سويسرا بجهود الحكومة لتنفيذ الإصلاحات. ونأمل أن يؤدي اعتماد الميزانية والتنويع المتوخى للاقتصاد العراقي إلى تمكينه من تحقيق تحسينات ملموسة. والتقدم مهم على الجبهة الاقتصادية، بما في ذلك في مكافحة الفساد. لقد أصبحت آثار تغير المناخ وندرة المياه من العوامل الرئيسية المضاعِفة للمخاطر التي تهدد استقرار العراق. والحوكمة الاستباقية التي تأخذ تلك العوامل في الحسبان لدى تنفيذ الإصلاحات ضرورية.

ثانيا، على المستوى السياسي، من المشجع أنه تم تحديد مواعيد لانتخابات مجالس المحافظات والانتخابات في إقليم كردستان. ونأمل أن يتسنى إجراء تلك الانتخابات في الموعد المحدد. وتنشط العديد من النساء في السياسة في العراق، كما يتضح من مشاركتهن في البرلمان الاتحادي، وكذلك في الحكومة. وتتيح الانتخابات المقبلة فرصة أخرى للمرشحات. ويجب منع خطاب الكراهية والعنف ضد المرأة. ونرحب بإنشاء اللجنة العليا لدعم المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجالس المحافظات، التي ستتناول تلك المسائل. وبالإضافة إلى ضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع، فإن تكثيف الحوار حول القضايا العالقة بين بغداد وأربيل مهم أيضا لاستقرار البلد وتقدمه.

ثالثا، إن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ضروريان لمنع تكرار دورات الأزمات. من المهم لاستقرار البلد حماية الحيز المدني، الأمر الذي سيسمح بالإنصات للعديد من الأصوات.

وعلاوة على ذلك، ولكي تنجح المصالحة الوطنية، يجب مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن أعمالهم، بما في ذلك العنف الذي أطلق له العنان ضد المتظاهرين قبل أربع سنوات. ومن الواضح أنه من المهم جدا ألا تمر الفظائع التي ارتكبها داعش بدون عقاب.

أخيرا،، على الصعيد الإقليمي، نرحب بالجهود الجارية بشأن مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ونجدد أيضا التزامنا بسيادة العراق وسلامته الإقليمية. في السنوات الأخيرة، بذل العراق جهودا كبيرة ليصبح قوة تنهض بالحوار والتعاون في المنطقة. ونشجع العراق على مواصلة الاضطلاع بذلك الدور والحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانه. إن الحوار واحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمور ضرورية لاستقرار المنطقة بأسرها.

وفي الختام، نشدد على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في وضع جيد يمكنها من تقديم الدعم بشأن جميع المسائل المثارة. ونرحب أيضا بأن الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على وشك أن يبدأ. وستحلل النتائج التهديدات الحالية والمستقبلية التي تعرض سلام العراق وأمنه للخطر. وستمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من دعم العراق إذ يواصل رحلته نحو مستقبل مستقر ومزدهر لكافة أطياف الشعب.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثلة الخاصة السيدة هينيس – بلاسخارت وممثلة المجتمع المدني على إحاطتيهما وترحب بحضور ممثل العراق بيننا في جلسة اليوم.

في الشهر الماضي، أدى حريق عرضي مدمر في نينوى، العراق، إلى وقوع خسائر فادحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي لممثل العراق، ومن خلاله، للأسر المنكوبة والجرحى.

منذ بداية العام، ما فتئت الحكومة العراقية تشجع الإصلاح الاقتصادي، وتوفر فرص العمل، وتتخذ إجراءات صارمة ضد الفساد، وتعمل بنشاط على تحسين الخدمات العامة. وقد اعتمدت بنجاح ميزانيتها الوطنية وأحرزت تقدما ملحوظا في جميع جهودها، وهو ما تشيد به الصين. إن تعزيز الوحدة والمصالحة والتنمية بين جميع الأطراف العراقية يخدم المصالح الأساسية للشعب العراقي. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان لتعزيز الحوار والتشاور بشأن المسائل المعلقة، بغية إيجاد حلول مستدامة.

ومع استمرار الحالة الأمنية الخطيرة في العراق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه القوي للعراق في القضاء على ما تبقى من القوى الإرهابية وتعزيز مكاسبه التي حققها بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب. يجب على فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن ينفذ بشكل كامل قرارات المجلس ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة، وينقل الأدلة التي جمعت إلى العراق، والانتهاء بقوة من المرحلة الأخيرة في ولايته وإكمال مهمته التاريخية المتمثلة في دعم العراق في محاسبة الإرهابيين.

لا يمكن تحقيق السلام في العراق في ظل غياب بيئة إقليمية مستقرة. وفي الآونة الأخيرة، ما فتئ العراق يحتج، في مناسبات عديدة، على العمليات العسكرية الانفرادية التي تقوم بها بلدان أجنبية على أراضيه. ونحث البلدان المعنية على الاحترام الحقيقي لسيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وقد أحاطت الصين علما بمسألة ممر خور عبد الله المائي الذي ذكرته للتو الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت. إن تطوير علاقات حسن الجوار والصداقة بين العراق والكويت يصب في المصلحة المشتركة لكلا البلدين. ونأمل أن يحل البلدان المسائل من خلال الحوار والتشاور على أساس القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد الصين العراق والكويت في مواصلة عملهما المشترك نحو إحراز مزيد من التقدم في البحث عن الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونؤيد طلب الأمين العام وفقا للقرار 2682 (2023) إجراء تقييم استراتيجي مستقل للبعثة وتقديم توصيات بشأن تبسيطها وتحسين ولايتها وترشيد تخصيصها للموظفين والموارد. وعلى هذا الأساس، ينبغي للمجلس أيضا أن يدرس بعناية آفاق البعثة في الأجلين المتوسط والطويل حتى تتمكن من التكيف بشكل أفضل مع التطورات على أرض الواقع والاستجابة لاحتياجات البلد المعني.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة ضفاف الجراحي ممثلة المعهد العراقي على إحاطتيهما.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على المجالات الثلاثة التالية المتعلقة بالحالة في العراق.

أولا، تشعر اليابان بالتفاؤل إزاء التقدم المطرد الذي أحرزته حكومة العراق في معالجة المسائل الداخلية الملحة، بما في ذلك مكافحة الفساد والمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع الحكومة العراقية على بذل قصارى جهدها لكفالة أن تعود تلك المبادرات بالفائدة على جميع سكان العراق، بمن فيهم النساء والشباب، فضلا عن النازحين داخليا. وبالنظر إلى المستقبل على الجبهة السياسية، فإننا نحث على إجراء انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان بطريقة منظمة وفقا للجدول الزمني المحدد.

ثانيا، في مجال العلاقات الإقليمية والدولية، تواصل الحكومة العراقية عملها النشط في بناء الثقة بين بلدان الجوار من خلال

الحوارات الإقليمية، بما في ذلك عقد الدورة الثالثة لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي نشيد به. فعلاقات حسن الجوار هي حجر الزاوية لاستقرار العراق والمنطقة، ونتوقع إحراز مزيد من التقدم فيها. ومن الشروط الأساسية للسلام والاستقرار في العراق الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية على حد سواء. وأي هجوم يهدد سيادة العراق وسلامته الإقليمية، بما في ذلك إقليم كردستان، يتعارض مع القانون الدولي ويجب أن يتوقف. وترحب اليابان بالتعاون المطرد بين العراق والكويت بشأن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، وتحيط علما بالتقدم المحرز نحو التوصل إلى نتيجة مقبولة للطرفين. وكما يتبين من التزام العراق القوي، ينبغي التعويض عن أي ضرر ناجم عن الحرب. وفيما يتعلق بالاتفاق الكويتي العراقي بشأن تنظيم الملاحة البحرية في ممر خور عبد الله المائي، فإننا نؤكد أهمية حل القضايا عن طريق الحوار، وفقا للقانون الدولي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية.

ثالثا، على الجبهة الإنسانية والإنمائية، نؤكد الأهمية المستمرة للجهود الجماعية لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا والعائدين ولإعادة الأشخاص من مخيم الهول. وهذا أساس لا بديل له للاستقرار ومواصلة التنمية في العراق. ولا تزال المساعدة الإنسانية حسنة التوقيت أمرا بالغ الأهمية، في حين يلزم أيضا توجيه الاستثمارات نحو تعزيز الخدمات العامة الأساسية التي يمكن أن تيسر إعادة الإدماج الاجتماعي للعائدين. وأصبحت الحاجة إلى تخصيص الموارد المناسبة ذات أهمية متزايدة.

في الختام، نسلط الضوء على دعمنا الثابت لعمل بعثة الأمم المتحدة. وبينما يمر العراق بمنعطف حاسم في انتقاله نحو السلام والازدهار، فإننا على ثقة بأن البعثة ستواصل أداء دورها الذي لا غنى عنه في تقديم الدعم لحكومة العراق من خلال تعبئة مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والجهات المانحة الدولية، تمشيا مع مواطن قوة كل منها والاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع ورغبات شعب العراق.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت على إحاطتها الوقائعية بشأن الحالة الراهنة في العراق. كما أقدر الأفكار الثاقبة التي عرضتها السيدة الجراحي وأرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن ألبانيا، أود أن أتقدم بأحر التعازي لسكان الحمدانية في ضوء حادث الحريق المأساوي الذي وقع في 27 أيلول/سبتمبر. إن قلوبنا ودعواتنا مع العائلات المتضررة، ونعرب عن تضامننا مع العراق، متمنين لجميع المصابين الشفاء العاجل.

تشيد ألبانيا بحكومة العراق على التزامها المستمر بخطة الإصلاح وتحولها من التركيز الأمني إلى التركيز الاقتصادي. ونشجع الحكومة على التحرك بسرعة في المجالات الرئيسية ذات الأولوية المتمثلة في مكافحة الفساد وتنويع الاقتصاد، وبناء الثقة للقطاع الخاص والتحول الأخضر.

ونشيد بحكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتصميمهما على إجراء انتخابات مجالس المحافظات، المقرر إجراؤها في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، المقرر إجراؤها في 25 شباط/فبراير 2024. وترحب ألبانيا أيضا بخطة العمل التي. وضعتها اللجنة العليا ذات الصلة، والتي تتضمن تدابير مختلفة، مثل التصدي لخطاب الكراهية ضد المرشحات والدعوة إلى وضع مدونة لقواعد السلوك الانتخابي بين الأحزاب السياسية.

فالدول الديمقراطية تتبنى التنوع وتوفر فرصا متكافئة، بغض النظر عن نوع الجنس. وإسهام جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، ضرورية للتقدم والازدهار الحقيقيين. وفي هذا السياق، نكرر تأكيد المفوضة السامية على أن نوع الجنس وتمكين المرأة قيمتان عالميتان ينبغي ألا تتعارضا مع الثقافة أو الدين أو التقاليد. ويجب أيضا أن تكون حماية حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من مبادرات الإصلاح الحكومية. وفي ذلك الصدد، تشجعنا جهودها لتعويض الناجيات المؤهلات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات، فضلا عن رعاية أكثر الفئات ضعفا، ولا سيما العراقيين العائدين والنازحين داخليا.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الأعمال التي تستهدف الرموز الدينية، مثل حرق القرآن، لأنها تسهم في التوترات والتطرف

وقد تؤدي إلى العنف. وتؤيد ألبانيا بحزم الحرية الدينية والحوار السلمي وتشدد على دور الزعماء السياسيين والدينيين في مكافحة خطاب الكراهية والتمييز والكراهية الدينية.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية في العراق، لا تزال ألبانيا تشعر بالقلق إزاء الهجمات المستمرة، ولا سيما من قبل تنظيم داعش، وتعرب عن دعمها لمساعي الحكومة لإخضاع الميليشيات المسلحة لسيطرة الدولة. وندعم بقوة سلامة أراضي العراق وسيادته ونعارض أي محاولات لتقويض استقلاله السياسي واستقراره.

إن تعاون العراق مع جيرانه لتعزيز التعاون الإقليمي أمر جدير بالثناء. وفي ذلك السياق، نشيد بالتزام الحكومة بتعزيز التعاون الثنائي مع الشركاء الإقليميين والدوليين، مع التركيز على تعزيز الروابط الاقتصادية والتصدي لتغير المناخ وشح المياه والإرهاب والاتجار بالمخدرات.

ونرحب بالمعلومات المستكملة عن تسليم الممتلكات الكويتية، وهو ما يمثل تطورا إيجابيا، وندعو حكومة العراق إلى البناء على ذلك الزخم وتكثيف الجهود لتحديد مكان الممتلكات المفقودة المتبقية.

في الختام، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على دورها في مساعدة العراق في إيجاد حلول مستدامة، ونكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا للعمل القيم الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي، غانا.

ونشكر السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة ضفاف الجراحي ممثلة المعهد العراقي على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل العراق في جلسة اليوم.

ونود أن نبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا للعراق حكومة وشعبا، وكذلك لممثلهما، في أعقاب الحريق المأساوي الذي وقع في 26 أيلول/سبتمبر خلال حفل زفاف، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 100 شخص وإصابة أكثر من 150 آخرين. وقلوبنا ودعواتنا مع العائلات الثكلى والمصابين.

سنركز اليوم على ثلاث نقاط رئيسية، هي: الحالة السياسية والحالة الأمنية وأثر تغير المناخ. على الصعيد السياسي، يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتفاؤل إزاء التزام حكومة العراق بتحسين الخدمات العامة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبناء الثقة في القطاع الخاص. ونأمل أن يعزز سن قانون للميزانية قدرة الحكومة على التصدي للتحديات التي تواجه البلد بغية تلبية تطلعات الشعب العراقي.

كما نحيط علما بالجهود التي تبذلها حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمضي قدما في إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول/ديسمبر، وهي الأولى منذ عام 2013. ونؤكد من جديد أن هذا الإجراء مؤشر هام على استمرار نضج مسيرة الديمقراطية في العراق وقدرتها على الصمود ونرحب بأنشطة المساعدة الانتخابية المستمرة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة دعما لاستعدادات المفوضية لإجراء الانتخابات. وشمول العملية الانتخابية للجميع ضروري من أجل الديمقراطية في العراق. ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2023/700) أن عدد النساء المسجلات كمرشحات لانتخابات مجالس المحافظات المقبلة يشكل 27 في المائة من مجموع المرشحين. وينبغي تشجيع هذه الجهود بصورة كبيرة. وكان إطلاق خطة عمل اللجنة العليا المعنية بدعم المرأة سياسيا في انتخابات مجالس المحافظات في تموز/يوليه، والتي تتضمن تدابير ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية، خطوة هامة نحو ضمان مشاركة أكبر للمرأة العراقية في الحياة السياسية في البلد. وبالمثل، نشيد بقرار إجراء الانتخابات البرلمانية المؤجلة لإقليم كردستان العراق في 25 شباط/فبراير 2024، مما يتيح لشعب الإقليم الفرصة لاختيار ممثليه في برلمان الإقليم، المنتخبين حسب الأصول بطريقة نزيهة وذات مصداقية وشفافة.

ويتوقف ضمان استمرار المسار المؤدي إلى استقرار العراق أيضا على العلاقات البناءة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

ويكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوة الأمين العام للجانبين إلى الدخول في حوار مؤسسي ومنظم لمعالجة المسائل المتبقية، وخاصة التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في العراق.

إن الحالة الأمنية في العراق لا تزال هشة. وعلى الرغم من الانخفاض إجمالا في الهجمات المنسوبة إلى داعش في النصف الأول من عام 2023 مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، يواصل التنظيم شن هجمات غير نمطية في العراق ويشكل تهديدا خطيرا لسيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، وكذلك للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل قوات الأمن العراقية جهودها لمواجهة التهديد الذي يشكله داعش من أجل تحسين الوضع الأمني العام، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، رحبنا بعقد اجتماع للجنة السياسية والأمنية والعسكرية العراقية – السعودية في 19 أيار/مايو، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة المخدرات غير المشروعة. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات يسهم في تمويل الجماعات الإرهابية وزعزعة استقرار المنطقة، مما يؤثر بشكل خاص على البيئة الأمنية.

وتشعر الدول الأفريقية الثلاث بالقلق إزاء الأعمال التي تستهدف الرموز الدينية، مثل حرق القرآن مؤخرا. فهذه الأعمال تسهم في التمييز وتغذي التطرف وتفاقم التوترات. ولذلك، نأمل أن تتمكن جميع الأطراف من احترام الحق في حرية الدين وتجنب أي أعمال استفزازية يمكن أن تثير العنف. ونلاحظ أيضا بقلق الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاع المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك القتل والاختطاف والعنف الجنسي. والأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل القطرية، دعما لخطة العمل الرامية إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم وإضفاء الطابع المؤسسي على حماية الأطفال في العراق، أساسية وستساعد كثيرا في الحد من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة للحقوق الإنسانية للأطفال العراقيين.

ونكرر التأكيد على أهمية معالجة ضعف العراق المتزايد أمام تغير المناخ. وتشكل زيادة تواتر الأزمات المرتبطة بالمناخ عاملا خطيرا مضاعفا للمخاطر لأنها تزيد من خطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي والنزوح والهجرة القسرية وما يتصل بذلك من عدم استقرار. ويرتبط ذلك بالحجج التي يسوقها الأعضاء الأفارقة الثلاثة لصالح إبراز أهمية المجلس في معالجة قضايا المناخ والسلام والأمن. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات التي تستهدف العراق، يجب بالتالي إيلاء الاعتبار للصلة بين المناخ والأمن وأثرها الإنساني. وننوه بالمساعي والجهود النشطة للسلطات العراقية في التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها تغير المناخ وندرة المياه ونرحب بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة العراق بشأن تغير المناخ، والتي لا تزال ضرورية لسعي العراق إلى إيجاد حلول مستدامة لتلك المسألة المعقدة. كما أن التصدي لتغير المناخ في العراق يتطلب تعاون الدول الأخرى. ومرة أخرى، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوة الأمين العام المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه التقني بغية تعزيز مساعي العراق في التخفيف من حدة هذه التحديات والتكيف معها.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، ننوه بالتقدم الكبير الذي يجري إحرازه بفضل التعاون المستمر بين السلطات العراقية والكويتية ونتطلع إلى رؤية المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي الختام، تعيد الدول الأفريقية الثلاث تأكيد دعمها القوي للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الالتزام بدعم العراق حكومة وشعبا.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تعازي المملكة المتحدة لأسر جميع من لقوا حتفهم وأصيبوا في الحريق المأساوي الذي وقع في قرقوش في 26 أيلول/سبتمبر. كما أود الإعراب عن شكري للممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت والسيدة الجراحي على إحاطتيهما اليوم، وأخص بالشكر السيدة الجراحي على إبرازها القضايا الحيوية لحقوق المرأة ومشاركتها مشاركة مجدية. وأود أن أشكر جميع الموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهم الهام. وتؤدي الشراكة الإيجابية بين البعثة والحكومة

والشعب العراقيين والمجتمع المدني بشأن مسائل تتنوع ما بين الاستقرار الإقليمي وحقوق المرأة ومشاركتها دورا حيويا في نجاحها.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم حكومة العراق في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح. ورحبنا، على وجه الخصوص، باعتماد الميزانية في حزيران/يونيه – وهي خطوة حاسمة في تنفيذ أولويات الحكومة، بما في ذلك الإصلاح الاقتصادي وتنويع الطاقة.

ونشاطر الممثلة الخاصة للأمين العام شواغلها بشأن إقليم كردستان ونحث حكومة إقليم كردستان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات المقررة في موعدها في 25 شباط/فبراير من العام المقبل دون مزيد من التأجيل. ويتعين على جميع الأحزاب السياسية أن تُظهر الوحدة وتتوصل إلى حلول توفيقية وتنخرط في حوار بناء لضمان الاضطلاع بعملية انتخابية تلتزم بالمعايير الدولية وتدعم حق جميع المواطنين، بمن فيهم النساء والأقليات، في المشاركة في العملية الديمقراطية.

كما نرحب بالتزام العراق بمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال وقف حرق الغازات بحلول عام 2030. إن تعرض العراق لمخاطر مناخية متعددة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف والعواصف الرملية والأوبئة المرتبطة بالمناخ، والزلازل، يجعل هذا الأمر أولوية مشتركة هامة. ومن شأن إحراز تقدم في هذا المجال أن يعزز أمن العراق، ونحن على استعداد لدعمه.

نرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الممثلة الخاصة اليوم بشأن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة فضلا عن الممتلكات الكويتية المفقودة. وفيما يتعلق بخور عبد الله، نود أن نكرر بكل صدق النقطة التي أثارتها الممثلة الخاصة. وقد رحبنا بإعراب رئيس الوزراء السيد السوداني مجددا خلال الأسبوع الرفيع المستوى عن الالتزام بالقانون الدولي وبقرارات مجلس الأمن، وشأننا شأن الآخرين نود بصفة خاصة أن نذكر بأهمية القرار 833 (1993). ونتطلع إلى أن تُحل المسائل المعلقة بين العراق وحكومة الكويت عن طريق الحوار.

أخيرا، بعد تمديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشهر الماضي، فإننا ملتزمون بضمان الحفاظ على إرث فريق التحقيق واستمرار الجهود الدولية لتحقيق العدالة بشأن فظائع داعش. وإذ نحيط علما بالطلب المقدم من العراق مؤخرا، سنعمل عن كثب مع حكومة العراق والأمم المتحدة والمجلس لتحسين ترتيبات تبادل الأدلة، وفقا لاختصاصات فريق التحقيق، فضلا عن الخيارات المتعلقة بمستقبل عمله.

ومرة أخرى، أود أن أجدد التزام المملكة المتحدة باستقرار العراق وأمنه وبالدور الأساسي الذي تؤديه البعثة في تقديم الدعم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، على إحاطتها بشأن الحالة في العراق ونؤكد دعمنا الثابت لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لقد استمعنا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني السيدة ضفاف الجراحي.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن العراق لا يزال يواجه تحديات سياسية واجتماعية اقتصادية داخلية معقدة على خلفية عدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية المستمرة على نطاق المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود مجلس الوزراء، برئاسة السيد محمد شياع السوداني، لتحسين الحالة في البلد، وضمان الاستقرار والأمن، ولمكافحة الإرهاب الدولي. وعلاوة على ذلك، ننوه بالتزام الحكومة العراقية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق أهداف من بينها تحسين نوعية خدمات الدولة وبناء ثقة السكان في السلطات. ونأمل أن يساعد تنفيذ ذلك البرنامج على إيجاد حلول للقضايا الملحّة للشعب العراقي، مثل معالجة البطالة وتقديم الدعم للفئات الضعيفة.

ونحن نؤيد حكومة العراق باستمرار وبثبات. وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال زيارة محمد شياع السوداني إلى موسكو، والتي تجري حالياً. وخلال اجتماعه مع الرئيس بوتين، نوقشت مجموعة كاملة من القضايا الملحة للشرق الأوسط، بما في ذلك التصعيد الأخير للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي لا يمكن التغلب عليه إلا إذا عولجت المصالح الراسخة للشعب الفلسطيني ونُفذت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونثق بأن جميع القوى السياسية العراقية ستواصل اتباع نهج مسؤول والسعي إلى تسوية النزاعات القائمة من خلال الحوار مع جميع الطوائف العرقية والدينية والفئات الاجتماعية في البلد وحدها. ونحن مقتنعون بأن الحوار الشامل ضروري لتيسير إجراء الانتخابات بسلاسة في المحافظات العراقية والانتخابات البرلمانية التي ستجرى في منطقة الحكم الذاتي في كردستان.

وفي ذلك السياق، نشيد بالحوار الموضوعي الجاري بين بغداد وأربيل لتسوية النزاعات القائمة، وفي المقام الأول في قطاع النفط والغاز. ونحن مقتنعون بأن زيادة تحسين العلاقات بينهما ستفيد التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في جميع أنحاء العراق.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها بغداد في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة بسبب عوامل من بينها زيادة نشاط الخلايا الإرهابية. ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام (S/2023/700)، فإنها تشنّ بانتظام هجمات في مختلف محافظات البلد. وما زلنا نعتقد أنه لا يمكن التصدي لهذا التحدي بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب مع احترام سيادة العراق وبالاتفاق مع بغداد على جميع الإجراءات.

ونرحب بجهود بغداد الرامية إلى إقامة علاقات حسن جوار ونرحب بالدور المتزايد للبلد في جهود التطبيع الإقليمي. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن زيادة مبادرات السياسة الخارجية للعراق وإقامة تعاون بناء مع الشركاء في المنطقة سيعزز السلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. ونؤيد التطبيع السريع والدائم للحالة داخل العراق وخارجه على حد سواء. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى أن محاولات تحويل التراب الوطني العراقي إلى ساحة للمواجهة وتصفية الحسابات من قبل دول ثالثة أمر غير مقبول.

وفي الختام، نغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن دعمنا للجهود المتعددة الأوجه التي تبذلها البعثة لتحسين الحياة العامة والسياسية للبلد وأداء الدولة. وفي الوقت نفسه، نعارض باستمرار أي محاولات لإعادة تركيز ولاية البعثة على مسائل ليست من سمات البعثات السياسية الخاصة، مثل تغير المناخ والنزاعات البيئية عبر الحدود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للبرازيل.

أشكر بدوري السيدة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها. كما أشكر السيدة ضفاف الجراحي على مشاطرتنا خبرتها وآراءها مع أعضاء المجلس بشأن تعزيز حقوق المرأة. وأرحب بحضور الوفد العراقي في هذه الجلسة.

وأضم صوتي أيضاً إلى أصوات الذين يعربون عن مشاعرهم وتعاطفهم مع شعب وحكومة العراق على الحريق المأساوي الذي اندلع في 26 أيلول/سبتمبر وأودى بحياة أكثر من 100 شخص في الحمدانية.

وتقدر البرازيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة السلطات العراقية على تحقيق أهدافها على النحو المحدد في برنامج الحكومة العراقية. وتستجيب ولاية البعثة، بوصفها بعثة بموجب الفصل السادس، لطلب الحكومة العراقية دعم الجهود والعمليات المحلية، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وملكيته.

وتمشياً مع رسالة وزير خارجية العراق، السيد فؤاد حسين، الموجهة إلى المجلس في أيار/مايو، يتيح التجديد الأخير لولاية البعثة فرصة للبعثة لتحديد الأولويات وتبسيط المجالات التي تطلب فيها حكومة العراق المساعدة أكثر من غيرها.

وتشيد البرازيل بالتقدم الذي أحرزه العراق على العديد من الجبهات الداخلية منذ أيار/مايو الماضي. ويشمل ذلك إقرار الميزانية الاتحادية، وتحديد مواعيد انتخابات المحافظات والمناطق، وإطلاق خطة وطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. كما نسلّط الضوء على انضمام العراق إلى اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر 2021.

وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الواردة في أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2682 (2023) (S/2023/700).

يشير الأمين العام إلى الصلة بين نقص الطاقة في العراق وآثار التدابير القسرية الانفرادية. إن استحالة دفع العراق ثمن الغاز الأجنبي لا تساهم في استقرار البلد.

ويقدم تقرير الأمين العام أيضاً معلومات عن التداعيات المترتبة في العراق على الأحداث المؤسفة لتدنيس القرآن في بلدان أخرى. وهو تذكير بأهمية تعزيز التسامح الديني لتحقيق ثقافة السلام. ونرحب بالتزام العراق الراسخ بحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية في البلد.

إن مكافحة الإرهاب جانب هام آخر من جوانب التقرير. ويجب على الدول الأعضاء، في جهودها المشروعة لمكافحة التهديد الذي يشكله داعش أو أي جهة فاعلة أخرى من غير الدول، أن تتعاون وتلتزم بحظر استخدام القوة في علاقاتها الدولية، وفقاً للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. وتقرّ البرازيل باستعداد العراق للتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المجاورة، في كفاحه ضد الإرهاب.

ويشكل تيسير الحوار الإقليمي جزءاً من ولاية البعثة. وترحّب البرازيل بعرض البعثة دعم المفاوضات بين العراق والكويت بشأن حدودهما البحرية. ونأمل أن يتمكن الطرفان من الدخول في حوار بحسن نية بغية التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين. ويجسد التعاون بين البلدين في مجالات أخرى، كما هو الحال في إعادة الممتلكات الكويتية والرعايا المفقودين، أن المشاركة الدبلوماسية البنّاءة والتطلعية يمكن أن تحل النزاعات المعقدة.

وأخيراً، تشيد البرازيل بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة العراق، بدعم من الأمم المتحدة، لتيسير عودة النازحين وإعادة الرعايا من مخيم الهول في سورية. ونعرب عن تقديرنا لدور الممثلة الخاصة في مساعدة السلطات العراقية في تلك الجهود، بما في ذلك إعادة إدماج النساء والأطفال داخل العراق. وهذا مثال على كيفية الحد من التهديد بأن تصبح معسكرات الاعتقال في الشرق الأوسط أرضاً خصبة لتطرف الأجيال الشابة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفير سيرجيو فرانسا دانيز، الممثل الدائم للبرازيل على رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير فريد خوجة، الممثل الدائم لألبانيا، على رئاسة المجلس في أيلول/سبتمبر. وأقدم الشكر للسيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الإحاطة التي قدمتها. وأشكر السيدة ضفاف الجراحي على مشاركتها في هذه الجلسة.

وأعرب عن بالغ شكرنا لكلمات التعازي والمواساة حول حادث حريق الحمدانية، وأشكر أعضاء المجلس على كلمات الترحيب للمشاركة في هذه الجلسة.

تواصل حكومة جمهورية العراق خلال العام الذي مر على تشكيلها التركيز على تحقيق أهداف منهاجها الوزاري الإصلاحي الطموح الذي قدمته وفق مبدأ الشراكة الوطنية، واضعة أولوياتها في القضايا التي تمس حياة المواطن والخدمات الأساسية، ومن ذلك التركيز على مشاريع إصلاح البنى التحتية ومحاربة آفة المخدرات والفساد وشبكات تهريب النفط وملاحقة المتورطين وإنفاذ القانون ودعم السلطة القضائية للقيام بذلك والاهتمام بالمشاريع التنموية والاقتصادية والتوجه نحو المحيط الإقليمي والدولي وعقد اتفاقيات مع شركات كبرى في دول مهمة، إضافة إلى عقد اتفاقيات استراتيجية مع شركات مختصة لاستثمار الغاز الطبيعي وإصلاح منظومة الكهرباء.

وركزت الحكومة العراقية على أهمية إصلاح وتحديث عمل المؤسسات العامة، وخصوصا الجهات التي تقدم الخدمة العامة. كذلك، حقق نشاط الحكومة نجاحا فيما يتعلق بالدور الدبلوماسي للعراق بالنأي عن محاور الصراع واعتماد جهود الوساطة الدبلوماسية أو المعالجات لما يطرأ من قضايا في المنطقة أو الشؤون التي تخص العالم العربي والإسلامي، ساعية إلى أن يكون العراق عامل ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي.

اسمحوا لي أن أعرض إيجازا لأهم التطورات التي حدثت في العراق في الأشهر الأربعة الماضية.

بخصوص العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، يتواصل التنسيق بين حكومة جمهورية العراق الفدرالية وحكومة إقليم كردستان للتوصل إلى تفاهمات واتفاقات تخص القضايا الجوهرية، ومنها ما يتعلق بتنفيذ قانون الموازنة العامة والحقوق والمستحقات المالية لإقليم كردستان من الموازنة الاتحادية وحماية الحقوق الدستورية للإقليم ومواصلة العمل مع وزارة المالية ووزارة النفط وديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ويؤكد العراق أهمية العمل بصورة مستمرة من أجل إقرار مشاريع القوانين المرسلة إلى مجلس النواب، سيما مشروع قانون تحويل مدينة حلبجة إلى محافظة ومشروع قانون المجلس الاتحادي وقانون النفط والغاز وإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

فيما يتعلق بالملف الأمني، يؤمن العراق بأن محاربة الإرهاب هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق جميع الدول. ومن هنا، يتعهد العراق بمواصلة جهوده لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والسلام ويستنكر في اليوم العالمي للعمل الإنساني التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ 19 آب/أغسطس 2003، وراح ضحيته السيد سيرجيو دي ميلو، الممثل الخاص السابق للأمين العام في العراق، و 22 شخصا والعديد من الجرحى من موظفي الأمم المتحدة الذين قدموا حياتهم التزاما منهم بمواصلة مساعدة الناس في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز القيم الإنسانية. كما يستذكر العراق ويستنكر الحادث الإرهابي الذي طال وزارة الخارجية في بغداد في التاريخ نفسه من عام 2009، الذي أدى إلى استشهاد 45 موظفا من موظفي الوزارة بالإضافة إلى العشرات من الجرحى، مع الإشارة إلى أن ذلك التفجير الجبان لم يكن الوحيد الذي تعرضت له الوزارة أو المؤسسات والمدن العراقية، إذ سبقه وتلاه عدد من حوادث التفجير والاغتيال التي طالت مجموعة من موظفي الوزارة والمواطنين الأبرياء.

نغتنم هذه المناسبة للإعراب عن بالغ الامتنان لجهود التحالف الدولي والتضحيات التي يقدمها بالشراكة مع القوات العراقية ونعرب عن تعازينا الخالصة في مقتل الرقيب المظلي نيكولا مازييه في العراق، الذي كانت وحدته تقدم الدعم إلى وحدة عسكرية عراقية في عمليات لمكافحة الإرهاب. ويؤكد العراق التزامه الكامل باتفاقية فيينا التي تنظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ويؤكد للبعثات الدبلوماسية الدائمة أن الحكومة العراقية مسؤولة عن حماية وسلامة الموظفين الدبلوماسيين في جميع تلك البعثات.

فيما يتعلق بالخروقات والاعتداءات، يستنكر العراق ويرفض رفضا قاطعا جميع العمليات العسكرية البرية والجوية التي تنتهك أو تهدد أمن وسيادة العراق. ويجدد العراق التزامه الدستوري بعدم انطلاق أي تهديدات من أراضيه تجاه جيرانه.

فيما يتعلق بدعم المناطق المُحررة والنازحين داخليا، تواصل حكومة جمهورية العراق جهودها الحثيثة ضمن التدابير والبرامج الوطنيَّة التي وضعت لإعادة النازحين وإدماجهم في مجتمعاتهم وتؤكد أن غلق ملف النزوح هو من أهم أولوياتها. ومن هذا المنطلق، صوت مجلس النواب العراقي على المادة 49 من قانون الموازنة العامة للعراق، بضمنها تأسيس صندوق يسمى صندوق إعادة إعمار سنجار وسهل نينوى برأس مال قدره 50 بليون دينار عراقي. كما قام مجلس النواب العراقي بتثبيت المقترح المتعلق بإضافة ناحيتي القحطانية وزمار ضمن الصندوق المذكور، خصوصا وأن غالبية سكان هاتين الناحيتين هم من الكرد الأيزيديين وسوف يستفيدون من شمول مناطقهم التي تضررت جراء الحرب ضد داعش. وبهذا الصدد، يدعو العراق المجتمع الدولي إلى دعم المؤسسات العراقية المعنية بهذا الملف، وبالأخص وزارة الهجرة والمهجرين بجهد دولي تخصصي في برامج التأهيل وإعادة الإدماج.

بشأن العوائل العراقية القاطنة في مخيم الهول، تمكنت حكومة جمهورية العراق من نقل 10 دفعات من العوائل العراقية القادمة من المخيم إلى العراق حتى الآن. وبلغ مجموع العوائل العائدة 1561 عائلة بواقع 6204 أشخاص، منهم 840 عائلة جرى تأهيلها وإعادة إدماجها في 7 محافظات، بينما بلغ عدد العوائل قيد التأهيل 553 عائلة.

ويحث العراق الدول على إجلاء رعاياها من مخيم الهول من أجل تفكيكه وإغلاقه نهائيا، كونه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

يشيد العراق بالاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي الذي عقد بالرياض، وأُعلن فيه عن انضمام دولة توغو لتصبح العضو رقم 86. كما يشيد بإعلان وزراء التحالف إطلاق حملة باسم تعهد الاستقرار بهدف جمع 601 مليون دولار للمناطق المحررة من داعش. ويساند جهود التحالف الرامية إلى تعزيز المصالحة وإعادة الإدماج لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار.

تؤكد حكومة جمهورية العراق حرصها على متابعة وملاحقة جميع المتهمين بالإرهاب بالتنسيق مع الدول الصديقة والشقيقة، خصوصا وأن العراق تسلم أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي من العراقيين ممن كانوا في سجون شمال شرق سورية وجرى تحويلهم إلى الجهات المختصة لعرضهم على القضاء العراقي لمحاكمتهم قانونيا وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، أطلقت حكومة جمهورية العراق، ضمن خطتها، إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل عام في العراق، وخصوصا الموانئ والمطارات وسكك الحديد والنقل البري واستثمار موقع العراق كمعبر بين الخليج والبحر المتوسط وآسيا وأوروبا وتفعيل الترانزيت بجميع أنواعه. إن مشروع طريق التنمية عبارة عن شبكة نقل تمتد بطول 200 1 كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية المترابطة. ويهدف هذا المشروع إلى تحويل العراق إلى مركز نقل إقليمي يربط بين أوروبا والخليج بمشاركة 10 دول إقليمية، وهي: السعودية وتركيا وسورية والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات وإيران. وسيسهم هذا المشروع في توفير فرص العمل وإرساء دعائم الاقتصاد المستدام غير المعتمد على النفط وسيعزز فرص التنويع الاقتصادي وجهود مكافحة تغير المناخ ويوطد سبل التعاون الإقليمي.

تضع الحكومة مشاريع الاستثمار في قطاعات الغاز والبتروكيماويات والكهرباء في مقدمة أولوياتها، سعيا منها إلى تلبية الاحتياجات الوطنية والمشاركة في الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بمصادر الطاقة، سيما وأن السوق العراقية ضخمة وواعدة جدا. ويقترب العراق من توقيع عقد تنفيذ وبناء وشراء مشروع القطار المعلق في بغداد مع ائتلاف شركتي ألستوم الفرنسية وهيونداي الكورية. ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع التي تسعى الحكومة إلى تفعيلها إسهاما منها في حل أزمة الازدحام المروري الحاصل في العاصمة بغداد. وتم وضع حجر الأساس لانطلاق أعمال تنفيذ مشروع البصرة – الشلامجة للسكك الحديدية للربط مع إيران لنقل المسافرين والزائرين بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية، بالإضافة إلى نقل المسافرين والزائرين من بلدان وسط آسيا باتجاه العراق.

تشهد السوق العراقية إقبالا كبيرا من الشركات الخليجية الكبرى للاستثمار وإقامة المشاريع في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية ومجالي الصحة والبنى التحتية. ويستعد العراق لاستضافة النسخة الثالثة من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة أواخر الشهر القادم بحضور الدول الشقيقة والصديقة والشريكة. وسيكون المؤتمر منطلقا لمشاريع كبيرة تخص العراق والمنطقة وسيسهم كثيرا في تقوية الروابط المتينة بين دولها ودعم الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية المنشودة. وعُقد مؤخرا اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية العراق ومصر والأردن، جرى خلاله استعراض سُبُل تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل الثلاثي المُشترك في مجالات التعاون الاقتصادي وبحث مستجدات الموقف التنفيذي للمشاريع المشتركة بين الدول الثلاث في مُختلِف المجالات، ومنها المشاريع المدنية الاقتصادية على الحدود بين الأردن والعراق التي قطعت فيها الدول الثلاث أشواطا باتجاهها، ومشروع الربط الكهربائي الذي ستكتمل المرحلة الأولى منه قريبا.

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية للسنوات 2023–2030، التي ستسهم في تعزيز المشاركة بالتخطيط ومواءمة الأولويات مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات. وتتضمن الاستراتيجية خمسة محاور أساسية هي المشاركة والتمكين السياسي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي وحماية المرأة ومواجهة العنف الذي تتعرض له وتعزيز دور النساء في إدارة مخاطر تغير المناخ. وتم تشكيل اللجنة العليا المعنية بدعم المرأة سياسيا في انتخابات مجالس المحافظات بهدف توفير الدعم للمرأة وضمان

مشاركتها في الانتخابات المحلية على مستوى المحافظات كافة وتمكينها من خلال خطط وبرامج تسهم في حماية المرشحات من مختلف أنواع العنف الذي يمكن أن يتعرضن له أو يمارس ضدهن، وتهيئة وتوفير تدريبات لتأهيل الجهات المساندة والداعمة للمرأة في مشاركتها السياسية. وتتولى النساء في العراق أرفع المناصب ويمثلن في الحكومة في ثلاث وزارات ومناصب قيادية أخرى، إذ تجاوزت المرأة اليوم الحصة النسائية في التمثيل البرلماني لتقترب من نسبة ثلث عدد أعضاء البرلمان، بعد أن كانت تقف عند نسبة الربع.

تم تفعيل قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021 من خلال تأسيس مديرية الناجيات في محافظة نينوى لتنفيذ بنود القانون، بما في ذلك جبر الضرر وتعويض الناجيات معنويا وماديا وتوفير الحياة الكريمة لهن وإعداد الوسائل الكفيلة لدمجهن في المجتمع ومنع تكرار ما حصل من انتهاكات بحقهن. إذ وافق مجلس القضاء الأعلى، في 7 آب/أغسطس 2023، على إجراء الإدلاء بالشهادة عن بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وفيما يتعلق بمكافحة التصحر والتصدي لتغير المناخ، تعد مكافحة تغير المناخ وشح المياه ضمن أولى أولويات الحكومة العراقية، من خلال اتخاذها العديد من التدابير والإجراءات الوطنية الشاملة، خصوصا وأن تغير المناخ تسبب في إلحاق الضرر بأكثر من 7 ملايين مواطن عراقي، بالإضافة إلى نزوح مئات الآلاف منهم بسبب فقدان سبل العيش التي تعتمد على الزارعة والصيد، ناهيك عن الجانب الأكثر إحباطا ألا وهو شح المياه والجفاف الشديد، الذي أضر بالأهوار، وزيادة رقعة التصحر ومعدلات العواصف الغبارية.

يسعى العراق، في معالجته تغير المناخ، إلى استخدام المزيد من الطاقة الشمسية واستعادة النظم البيئية المتضررة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والاستثمار في البنية الأساسية التي تعمل على خفض الانبعاثات، كذلك الاستثمار في محطات الطاقة المتجددة وإعادة التدوير بشكل أكبر وتمويل الشركات الخضراء والشركات الناشئة التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة والخضراء والزارعة والحفاظ على المياه وتحديث طرق الري القديمة والحفاظ على التنوع البيولوجي في البلد وتقليل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. وهناك عمل جاد لتشكيل المجلس الأعلى للمياه بغرض إيجاد الحلول اللازمة من خلال التنسيق والتعاون مع دول الجوار لضمان حصة عادلة وكافية لاحتياجات العراق من المياه وتفعيل التفاوض مع دول المنبع. واتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات والإجراءات المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والري واتباع الإدارة الرشيدة ومعالجة إهدار المياه. وأطلقت الحكومة مبادرة لزارعة 5 ملايين شجرة ونخلة في محافظات عراقية مختلفة لمعالجة تراجع الرقعة الزراعية قياسا بزيادة عدد السكان. ويدعو العراق الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة لتعزيز بنود التعاون الدولي في الإدارة المشتركة لأحواض الأنهار العابرة للحدود والحفاظ على حقوق الدول المتشاطئة، فانفراد دول المنبع بالتحكم في المياه يزيد من هشاشة الدول في مواجهة تأثيرات تغير المناخ وتقاسم الضرر. وسيشارك العراق في المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد الشهر القادم في دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصا منه على المشاركة الفعالة لغرض مناقشة واتخاذ التدابير والحلول المستدامة لمعالجة قضايا تغير المناخ وآثاره السلبية.

إن العراق يحكمه دستور دائم يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات ويرفض الأساليب التي استخدمها النظام السابق في التعامل مع دول الجوار، التي كلفت العراق أثمانا باهظة. كما يؤكد العراق على حل جميع المشاكل بالوسائل السلمية ونبذ استخدام العنف في العلاقات مع دول الجوار وسائر الدول واستخدام المفاوضات والحوار وسيلة للحلول السلمية. ويحترم العراق سيادة ووحدة أراضي دولة الكويت الشقيقة وملتزم بجميع اتفاقاته الثنائية مع الدول وبقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها القرار 833 (1993) الذي اتخذه مجلس الأمن بتاريخ 27 أيار/مايو 1993، الذي وافق عليه العراق وصادق عليه بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1994.

ويستمر التعاون بين العراق والكويت لتذليل جميع العقبات التي تعترض العمل المُشترك، ومن ذلك انعقاد أعمال اللجنة العراقيَّة –

الكويتية المشتركة لمُناقشة مُذكرة التفاهم الخاصة بالحقول النفطيَّة المُشتركة بين البلدين وآليات استثمار تلك الحقول لمصلحة البلدين الجارين، خصوصا بعد تمديد مُذكرة التفاهم المُوقعة بين البلدين. وتتواصل الزيارات الرسمية بين البلدين على أرفع المستويات وتدور النقاشات بينهما في العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ومنها القضايا الدولية التي تهم البلدين وتطوير العلاقات في مختلف الجوانب وتسهيل الزيارات وتعزيز العلاقات التجارية وترسيم الحدود ومكافحة المخدرات من خلال اللجان الفنية المختلفة.

يستمر التعاون بين العراق والكويت لإنهاء ملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئاستها للجنة الثلاثية المعنية. وقد تم التعرف مؤخرا على هوية أحد المفقودين الكويتيين خلال عملية الاستعراف بالتحليل للبصمة الوراثية. وتقوم باستمرار وازرتا الدفاع والداخلية العراقيتان بتوجيه النداء الإنساني لكل من لديه معلومات تفيد في التوصل إلى، أو تساعد على، تحديد مواقع الدفن المفترضة لرفات عراقيين أو كويتيين فُقدوا خلال حرب الخليج الثانية أو جرائها، أو أي معلومات أخرى عن أماكن وجود ممتلكات متمثلة في المحفوظات والأرشيف الأميري الكويتي، بسرعة الإدلاء بها والتواصل بشأنها مع وزارتي الخارجية والدفاع العراقيتين والجهات التابعة لهما. وسيتم تخصيص مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات مجدية توصل إلى نتائج إيجابية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر إلى الأمين العام غوتيريش على موقف الأمم المتحدة الثابت في دعم العراق واحترام سيادته ووحدة أراضيه. كما أشير إلى أن حكومة جمهورية العراق ممتنة للجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في العراق.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.